الأمم المتحدة
S/2018/541



Distr.: General
6 June 2018
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و S/2015/364.Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة من أجل دعم هذا الاتفاق. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة فيما يتعلق بالتطورات الرئيسية في مالي منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/273) ويتضمن توصيات بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أُجري بقيادة السيدة إيلين مارغريتي لوي في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أسهم تجدد الزخم في عملية السلام الذي أحدثه رئيس الوزراء، سوميلو بوباي مايغا، ونظام الجزاءات الذي أنشئ مؤخرا وتعيين مراقب دولي، في إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام. ولقد تواصلت المناقشات بشأن التعيينات في السلطات المؤقتة على مستوى المقاطعات والبلديات وأنشئت الوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو. وتشكل عودة القوات المسلحة المالية إلى كيدال للالتحاق بالوحدات المختلطة خطوة هامة. ويتعين توخي الحرص لكفالة الحفاظ على زخم خريطة الطريق طيلة فترة الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الرئاسية.

٣ - ولقد تمكنت من أن أشهد ذلك التقدم أثناء الزيارة التي قمت إلى البلد في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أيار/مايو. ومما أثلج صدري عزم الأطراف على العمل معا للدفع قدما بتنفيذ الاتفاق، بقيادة رئيس الوزراء، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه. غير أنه من الأهمية بمكان، نظرا إلى التحديات التي يواجهها البلد، بما في ذلك انتشار الجماعات المتطرفة والإجرامية العنيفة، أن يوحد المجتمع الدولي موقفه




080618 080618 18-08658 (A)


دعما لمالي ويتصدى للأزمة من خلال استجابة متعددة الأبعاد ومنسقة بالمستوى الملائم، ينبغي أن تشمل تقديم الدعم إلى مالي في إعادة تشكيل قواتها المسلحة، والنهوض بالتنمية وتعزيز القدرة على الصمود، وكفالة توفير موارد كافية للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لكي تصبح أداة فعالة في استعادة الاستقرار في منطقة الساحل.

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٤ - في ٢٢ آذار/مارس، اعتمدت الأطراف الموقعة خارطة طريق لتنفيذ المخطط الزمني المتفق عليه خلال اجتماع لجنة متابعة الاتفاق الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير. وتحدد خارطة الطريق الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين الاضطلاع بها في الأجلين القصير والمتوسط من أجل تنفيذ الاتفاق ومن أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية. وأدت الخطة إلى إنشاء الوحدات المختلطة في آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو. ويجري تسجيل المقاتلين المؤهلين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أرجئ إدماج المقاتلين من الجماعات المسلحة في القوات المسلحة المالية الذي كان من المقرر أن يبدأ في ٢٥ نيسان/أبريل إلى منتصف حزيران/يونيه، مع توقع إنجازه بحلول نهاية آب/أغسطس.

٥ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس، سافر رئيس الوزراء، برفقة ممثلي الخاص لمالي، إلى كيدال وكذلك إلى مناطق غاو، وتمبكتو، وموبتي، لإعادة تأكيد التزام الحكومة بتحسين الأمن وإمكانية الحصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. واعتُبرت الزيارة خطوة إيجابية في سياق عملية السلام.

٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق في دورة عادية عقدت لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق. وشملت التطورات الإيجابية حلقة العمل رفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن التي عقدت في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس، وتخصيص تمويل للسلطات المؤقتة للإنفاق على العمليات والتدريب والاستثمارات الإنتاجية لعام ٢٠١٨، وتحديد الأفراد الذين سينشرون لتولي مناصب قيادية في مواقع آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو. ولاحظت اللجنة أنه قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن توفير المعدات، بما في ذلك الأسلحة الجماعية، لمواقع آلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو. وعلاوة على ذلك، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير التسجيل المسبق للمقاتلين في إطار التحضير لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللإدماج في قوات الدفاع والأمن المالية، على الرغم من أن إنجاز العملية تأخر عن الموعد المحدد.

٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو، اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق للبحث في تنفيذ الاتفاق ولاحظت، من بين أمور أخرى، التقدم الإيجابي المحرز في تشغيل الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو. وفي الاجتماع نفسه، عرضت الجهات التمثيلية للمراقب المستقل تقريره الأول المقدم إلى اللجنة الذي يغطي الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وفي هذا التقرير، أهاب المراقب المستقل بالأطراف إلى التركيز على المبادئ الأساسية للاتفاق وأوصى باستراتيجية اتصال أوضح وبإدماج أكبر للمجتمع المدني.

٨ - وفي ٣٠ أيار/مايو، شاركتُ في اجتماع رفيع المستوى مع الأطراف الموقعة، ورئيس وزراء مالي، ووزير خارجية الجزائر، والشركاء في الوساطة. وشدد جميع المشاركين على التقدم الذي أحرز مؤخرا في تفعيل الأحكام الأمنية والسياسية للاتفاق. ولقد سرَّني التفاعل وتجدد الالتزام بين الأطراف الموقعة.

سلطة الدولة والتدابير المؤسسية

٩ - بدأ في ٥ نيسان/أبريل بناء مكاتب الحاكم والسلطات المؤقتة في مدينة تاوديني، عاصمة منطقة تاوديني. وقد بنيت أربعة مراكز لتوزيع المياه، بتمويل من خلال صندوق بناء السلام، وست مدارس ومركزان من مراكز الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعات مختلفة من المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، في ١٥ نيسان/أبريل، قدمت الحكومة للإدارات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس ما مجموعه ٢١،٧ مليون دولار لتكاليف العمليات والتدريب والاستثمارات الإنتاجية ولتنفيذ المشاريع الرئيسية المدرجة في إطار خطط العمل ذات الأولوية الخاصة بكل منها.

١٠ - وظل عدد الموظفين القضائيين وموظفي السجون الذين جرى نشرهم في شمال ووسط مالي دون تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى تدهور الحالة الأمنية إلى استمرار بقاء ٦,٥ في المائة من المسؤولين المعينين في ولاية قضائية غير تلك التي جرى تعيينهم فيها.

١١ - وازداد عدد المسؤولين الحكوميين الآخرين الذين عيّنوا لتولي مهامهم الجديدة في المناطق الشمالية والوسطى بنسبة ١١ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ٣٠ أيار/مايو، لم يكن هناك سوى ٣٣ في المائة من المسؤولين الحكوميين متواجدين في مراكز عملهم في المناطق الشمالية وفي منطقة موبتي. وواصل حاكم تاوديني، الذي أدى اليمين في ٩ نيسان/أبريل، العمل من تمبكتو بانتظار بناء المكاتب في تاوديني. وظل حكام جميع المناطق الشمالية يعملون في مراكز عمل كل منهم.

١٢ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم لوضع الخطط الأمنية المتكاملة لسجني باماكو وكوليكورو، وفي ٣١ آذار/مارس، وضعت الصيغة النهائية لمشروع يهدف إلى تحسين الأمن وظروف الاحتجاز للمشتبه في أنهم إرهابيون وغيرهم من المحتجزين الشديدي الخطورة في سجن باماكو المركزي. ودربت البعثة ٩٧ من موظفي السجون، من بينهم ثلاث نساء، في مجال إدارة السجون في باماكو وغاو.

التطورات السياسية

١٣ - في حين أرجأت الحكومة انتخابات المناطق والمقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٩، اتخذت أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة تدابير للتحضير للانتخابات الرئاسية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أصدر رئيس مالي، إبراهيم بو بكر كيتا، قانون الانتخابات الذي جرى تعديله لجملة أمور منها تقديم توضيحات بشأن متطلبات تحديد هوية الناخبين. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، حدد مجلس الوزراء موعد انعقاد الهيئة الانتخابية في ٢٩ تموز/يوليه. وفي ٢٧ نيسان أيضا، أُعلن أن السجل الانتخابي مرض في أعقاب مراجعة أجرتها لجنة مؤلفة من خبراء دوليين ووطنيين، على الرغم من أن السجل لم يتضمن سوى ٢٧ في المائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٣ عاما. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أطلق ٩٨ من الأحزاب السياسية والرابطات والشخصيات العامة والناشطين منبرا للتغيير السياسي، لمعارضة إعادة انتخاب الرئيس كيتا. وفي ٣٠ أيار/مايو، كان ٢٢ مرشحا قد أعلنوا ترشحهم للانتخابات الرئاسية، بمن فيهم الرئيس الحالي وسومايلا سيسي، شاغل المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٣ وزعيم *الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية*، وهو حزب المعارضة الرئيسي.

١٤ - وانتقدت المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحكومة للتأخير في إجراء إصلاحات النظام الانتخابي، مدعية أن التأخر في تنفيذها يمكن أن يؤثر سلبا في مصداقية الانتخابات. وطالبت

أحزاب المعارضة بأن تصدق الأمم المتحدة على نتيجة الانتخابات، غير أنه لا يمكن تلبية هذا الطلب لأن التصديق على الانتخابات لا يندرج في ولاية البعثة. ولقد اجتمع ممثلي الخاص مع المسؤولين الماليين، وأعضاء المعارضة السياسية والجماعات المسلحة الموقعة والمجتمع المدني للتأكيد على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع ضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور. وكانت مساعيه الحميدة بالغة الأهمية في تيسير إصلاح قانون الانتخابات، وستواصل البعثة تقديم الدعم من أجل التحضير للانتخابات، بما يشمل الدعم التقني واللوجستي والأمني، في حدود مواردها القائمة ومناطق انتشارها. غير أن مستوى انعدام الثقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة، الذي أدى إلى تنظيم عدد من المظاهرات في جميع أنحاء مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يشكل مبعثا رئيسيا للقلق في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٩ تموز/يوليه.

١٥ - وفي ٣ نيسان/أبريل، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا مشتركا جديدا للتبرعات لدعم العمليات الانتخابية في مالي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة لهيئات إدارة الانتخابات الدعم التقني واللوجستي والاستشاري والأمني، بما في ذلك من خلال استحداث أدوات انتخابية جديدة لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها.

١٦ - وعلى الرغم من استمرار جهود الدعوة التي تبذلها البعثة والمجتمع المدني، لم يسجل إلا تقدم ضئيل فيما يتعلق بضمان المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام. وتواصل البعثة دعم المنظمات النسائية في وضع استراتيجيات لزيادة تمثيل المرأة في عملية السلام وفي جهود المصالحة في وسط مالي.

التدابير والإصلاحات في مجالي الدفاع والأمن

١٧ - نُظّمت حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن، برعاية البعثة، في باماكو في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس؛ وأنتجت حلقة العمل مشروعا منقحا للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، سيُقدَّم إلى المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن من أجل المصادقة عليه في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه. وواصلت الأطراف الموقعة المناقشات بشأن حصص الإدماج وبشأن تشكيلة الشرطة الإقليمية.

١٨ - وفي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالأمن في باماكو برئاسة قائد قوة البعثة. وتعهدت الأطراف الموقعة بتوفير الأسلحة الثقيلة لسرية واحدة في كل قاعدة من قواعد آلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو. وقدمت الجماعات المسلحة الموقعة القائمة المؤلفة من ٥١ من المقاتلين المفرزين لموقع آلية تنسيق العمليات في كيدال في ٢٣ نيسان/أبريل. وبدأ أفراد وأعضاء هيكل القيادة في الانتشار في موقع كيدال في ٧ أيار/مايو. وفي ٢٤ أيار/مايو، احتفلت الوحدات المختلطة في تمبكتو بإنشائها الرسمي بحضور ممثلين عن السلطات المؤقتة، والسلطات المدنية والعسكرية الإقليمية، والجماعات المسلحة، والمجتمع المدني، والبعثة. وفي ٣٠ أيار/مايو، سجل ١٢٨ مقاتلا في موقع كيدال، و ٤٧ في موقع تمبكتو.

١٩ - وكان من المقرر أن تنجز في ٢٨ نيسان/أبريل عملية التسجيل المسبق للمقاتلين المؤهلين لعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج في قوات الدفاع والأمن المالية. بيد أن الأطراف الموقعة طلبت تمديدا لشهر واحد لإنجاز العملية، نظرا إلى القيود اللوجستية والأمنية حسبما زعمت.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لتنفيذ قوانين التوجه العسكري وإعداد البرامج المتعلقة بالأمن الداخلي، والإشراف الداخلي والديمقراطي على المؤسسات الأمنية، من خلال توفير بناء القدرات، والتدريب، وإصلاح البنى التحتية، والمعدات والمشورة التقنية.

٢١ - وواصلت البعثة تنسيق العمليات مع القوات المسلحة المالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، تمشيا مع مذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة والحكومة. ووسعت نطاق الأنشطة المنسقة في جميع أنحاء المنطقة الوسطى، بما في ذلك تسيير الدوريات في نامبالا وليري وأنشطة التعاون المدني - العسكري. وتبادلت البعثة أيضا المعلومات مع قوات الدفاع والأمن المالية، في حدود ولايتها، فيما يتعلق بحماية المدنيين وأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وواصلت البعثة أيضا تنقيح مذكرة التفاهم لتشمل الجوانب التشغيلية والتقنية للدعم، بالإضافة إلى بناء القدرات.

باء - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٢٢ - واصلت البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، تقديم المساعدة التقنية للوحدة القضائية المتخصصة المالية المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ٢٣ آذار/مارس، وقعت البعثة اتفاقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم الدعم بصورة مشتركة للوحدة القضائية المتخصصة من خلال تقديم المعدات والتدريب.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درّبت البعثة والشركاء ٨٩٦ فردا من أفراد قوات الأمن المالية، من بينهم ٤٥ امرأة، من موبتي، وتمبكتو، وغاو، وباماكو فيما يتعلق بمختلف الوحدات التدريبية في مجال ضبط الأمن وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، و ٣٥ فردا آخرين، من بينهم ١٢ امرأة، من تمبكتو وباماكو فيما يتعلق بحماية الطفل.

٢٤ - وفي ٣٠ آذار/مارس، أنجزت البعثة دورة تدريبية لفائدة ١٣ من المهندسين العسكريين الماليين في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة. وواصلت البعثة أيضا توجيه فريق التخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التابع للشرطة الوطنية وقامت بإصلاح أربعة مستودعات أسلحة في منطقتي غاو وتمبكتو.

جيم - التطورات الإقليمية

٢٥ - واصلت البعثة التخطيط للدعم الذي تقدمه للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونشرت أفرادا معنيين باللوجستيات في مقر القوة المشتركة في سيفاري لكفالة التنسيق الوثيق. وتعرَّض تفعيل القوة المشتركة لبعض التأخير. ولئن كانت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية قد حدّدت قوات كل منها في القوة المشتركة، فإن هذه القوات لم تنشر جميعها، وتأجل الموعد النهائي لبلوغ القوة المشتركة قدرتها التشغيلية الكاملة من آذار/مارس إلى تاريخ لاحق. وفي ٣ أيار/مايو، تلقت الأمم المتحدة الشريحة الأولى من الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي التي تغطي تكاليف الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧). ولا تزال البعثة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تجري عمليات تقييم معسكرات القوة المشتركة الستة في الأراضي المالية في القطاع الأوسط بهدف تحديد مستوى الدعم الهندسي اللازم لإصلاح هذه المعسكرات وتحصينها، وتجدر الإشارة إلى أن البعثة ستحتاج إلى تمويل إضافي كبير للاضطلاع بأعمال التشييد تلك.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

٢٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية تشكّل مصدر قلق بالغ. واستمرت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بصفة خاصة، بالهجوم على البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية، وعلى القوات الدولية في جميع أنحاء وسط وشمال مالي، ملحقة أكبر الضرر بمنطقتي موبتي وسيغو. وقد أظهر هجوم الجماعة على معسكرات البعثة والقوات الدولية في تمبكتو في ١٤ نيسان/أبريل قدرتها على تخطيط وتنفيذ عمليات متزايدة التعقيد. وتردت الحالة الأمنية الهشة بسبب الاشتباكات المتكررة بين قبيلتي دوغون وفولاني في وسط مالي، وكذلك حوادث العنف التي تستهدف أساسا قبائل الطوارق في منطقة ميناكا الجنوبية. وجرى التثبت من اتجاه الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في منطقة موبتي في بداية الفترة المشمولة بالتقرير؛ وقد تسببت هذه الهجمات بوفاة عدد غير مسبوق من المدنيين. وواصلت الجماعات المسلحة أيضا تهديد السكان المحليين لثنيهم عن التعاون مع قوات الأمن.

ألف – الهجومات غير النمطية وغيرها من الهجومات

٢٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الجماعات المسلحة ٤٤ هجوماً: ١٨ هجوماً على قوات الدفاع والأمن المالية، و ١٢ على البعثة، وثلاثة هجومات على المتعاقدين مع البعثة، وثمانية هجومات على جماعات مسلحة موقعة وهجومان على عملية بارخان وهجوم واحد على البعثة وعملية بارخان معا. ونُفّذ العدد الأكبر من الهجومات في موبتي (١٣)، تلتها كيدال (١٠)، وغاو (٧)، وتمبكتو (٥)، وسيغو (٥)، وميناكا (٤). وكانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نشطة جدا في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وأعلنت مسؤوليتها عن معظم الهجومات غير النمطية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل أربعة من أفراد حفظ السلام وأصيب ٢٤ آخرون بجروح، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق مقتل أربعة من أفراد حفظ السلام وجرح ١٢ آخرين. وقُتل ستة من المتعاقدين مع البعثة، مقارنة بمقتل متعاقد واحد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وجرح عشرة أفراد من قوات عملية برخان، في حين أفيد عن مقتل جنديين وجرح ثلاثة آخرين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٨ – وكانت القوات المالية مستهدَفة بشدة، لكن عدد الضحايا تناقص: قُتل خمسة جنود وأصيب ١٩ آخرون بجروح، مقابل مقتل ٤٥ جنديا وجرح ٨٠ آخرين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتركز أكبر عدد من الهجومات المنفذة ضد قوات الأمن والدفاع المالية في منطقة موبتي (١١)، التي تلتها سيغو (٤) ثم تمبكتو (٣). وعلاوة على ذلك، أسفرت سلسلة من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقعة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة ميناكا عن مقتل ١٩ عضوا من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة وجرح ١٥ آخرين، مقابل مقتل ٢٠ وجرح ١٢ في هجومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٩ – ومنذ بداية عام ٢٠١٨، تضاعف تقريبا عدد حوادث الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٧، حيث وقع ٩٣ حادثا لغاية ١٨ أيار/مايو ٩٣ مقارنة بـ ٥٥ حادثا في عام ٢٠١٧. ومع اتساع نطاق الخطر المتزايد لحوادث الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ليشمل المزيد من المناطق المأهولة بالسكان في وسط مالي، يتزايد تأثر المدنيين.

باء – حماية المدنيين

٣٠ – في وسط مالي، استمر تدهور بيئة الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قتل ما لا يقل عن ٤٣ مدنيا وأصيب ٢٤ آخرون بجروح في هجومات محددة الأهداف ونزاعات بين القبائل، وشرّد عدد أكبر من ذلك بكثير بصورة مؤقتة. وتضررت من جراء عدم الاستقرار جميع مقاطعات منطقة موبتي، ولا سيما مقاطعة كورو، بالإضافة إلى مقاطعتي نيونو وماسينا في منطقة سيغو. وفي ٢٨ آذار/مارس، بعد يومين فقط من زيارة رئيس الوزراء، أصيبت امرأة بجروح في هجوم على فندق في مقاطعة باندياغارا، حيث كانت حالات وقوع حوادث العنف هذه نادرة حتى الآن. وتعرضت أيضا للهجوم مجتمعات محلية لم تكن تمثل هدفا للعناصر المسلحة المتطرفة في السابق، بما في ذلك صيادو الأسماك من جماعة بوزو العرقية في جينيه ومقاطعات تينينكو في ثلاثة حوادث منفصلة في آذار/مارس، ولقد تعرض تاجران من جماعة ديوكارامي العرقية في ١٤ نيسان/أبريل إلى الاختطاف في مقاطعة موبتي، بدعوى أنهما تعاونا مع القوات المالية. وتواصل استهداف السلطات المدنية المالية، من قبيل ما حدث في ٢٠ آذار/مارس عندما قتل مسؤول في اللجنة الانتخابية المحلية عمدا في مقاطعة نيونو.

٣١ – واستجابة لتدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، أعطى رئيس الوزراء في ١٤ نيسان/أبريل تعليمات بنزع سلاح المدنيين الذين يحوزون على أسلحة نارية في المنطقة الوسطى، بمن فيهم من يحملون رخصا. وعلاوة على ذلك، في أوائل أيار/مايو، استُنفرت طائرتا هليكوبتر تابعتان للقوات المالية في موبتي، في حين نشرت دوريات تابعة لقوات الدفاع المالية في الأماكن المتضررة من مقاطعة كورو. وعلى الرغم من هذه التدابير الإيجابية، استمر ورود تقارير عن تزايد الادعاءات بارتكاب قوات الدفاع والأمن المالية لعمليات إعدام بإجراءات موجزة واعتداءات واستمرت تلك الادعاءات في التأثير في قدرة القوات على استعادة الاستقرار. وعلى وجه الخصوص، أدى تنفيذ حظر فُرض على استخدام الدراجات النارية والشاحنات الصغيرة في منطقة موبتي وأجزاء من منطقة سيغو إلى عمليات محددة الأهداف أفيد فيها عن بعض حالات الاستخدام المفرط للقوة والإعدامات بإجراءات موجزة، من قبيل الحالات المزعومة لاستخدام القوة المفرطة التي أسفرت عن مقتل اثنين من رعاة قبيلة فولاني على يد القوات المسلحة المالية في ٢٨ نيسان/أبريل في مقاطعة تينينكو.

٣٢ – وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس، اضطلعت البعثة بعملية فادن التي أتاحت إيفاد بعثات لفريق مدني مشترك إلى خمسة مواقع في مقاطعة كورو لتحسين إلمامه بالحالة، بما في ذلك فيما يتعلق ببدء تنفيذ خطة الحكومة الرامية إلى حماية الوسط. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، يسَّرت عملية فورونتو إيفاد بعثات مدنية مشتركة مماثلة إلى أربع مناطق في مقاطعة موبتي.

٣٣ – وسافرت بعثة مصالحة بقيادة وزارة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي إلى منطقة موبتي في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ آذار/مارس. وأنشأت الحكومة لجنة لمتابعة توصيات البعثة، التي ركزت على تحسين الحماية، والشروع في إجراء حوار مع العناصر المتطرفة وتنشيط عمالة الشباب.

٣٤ – وفي أواخر نيسان/أبريل، وقعت سلسلة من الحوادث العنيفة في منطقة ميناكا، بالقرب من الحدود مع النيجر. وفي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل، أسفر حادثان عنيفان وقعا في مستوطنتي أكلاز وأواكاسا عن مقتل ما لا يقل عن ٤٧ مدنيا وتشريد حوالي ٣٠٠ شخص آخرين. وفي ١ أيار/مايو، أفيد عن مقتل ١٧ مدنيا في محلية تينديناباون. وأفيد بأن ضحايا هذه الحوادث، الذين ينتمون في معظمهم إلى

قبيلة داوساهاك من الطوارق، قد استهدفوا في إطار عمل انتقامي بعد العمليات التي نفَّذها ائتلاف من الجماعات المسلحة في المنطقة. وفي الفترة نفسها، أبلغ عن وقوع حوادث عنف انتقامي ضد المجتمعات المحلية لقبيلة فولاني على جانب النيجر من الحدود، مما أسفر عن سقوط المزيد من الخسائر البشرية.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

٣٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ٣٤٤ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ما لا يقل عن ٤٧٥ ضحية، مقارنة بـ ١٣٣ حالة و ٤٨٣ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان من جملة هذه الحالات ٢٣٩ من حالات إعدام خارج نطاق القانون أو قتل تعسفي بأشكال أخرى، و ٢٥ حالة اختطاف أو اختفاء قسري، وست حالات تعذيب أو سوء معاملة، و ٤٢ حالة احتجاز غير قانوني. وكان أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية ضالعين في ٥٨ انتهاكاً. وكانت الجماعات الموقعة مسؤولة عن ٤٣ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، في حين كانت الجماعات غير الموقعة/المنشقة مسؤولة عن ١٠٥ حالات. وكانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرها من الجماعات المماثلة مسؤولة عما مجموعه ١٤٨ حالة، وقع ٩٠ في المائة منها في مناطق ميناكا وموبتي وسيغو. وبالإضافة إلى ذلك، وثّقت حالتان من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في منطقة غاو.

٣٦ – وفي ١٩ أيار/مايو، أفيد أن عناصر من القوات المسلحة المالية بقيادة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قتلت ما لا يقل عن ١٢ مدنيا أثناء عملية نفذت انتقاما لمقتل أحد عناصرها في بوليكيسي، بمنطقة موبتي. وبناء على طلب من رئيس أركان القوة المشتركة، تقدم البعثة الدعم إلى القوة المشتركة في إجراء تحقيق على أرض الواقع في تلك الحوادث. وفي ٩ أيار/مايو، أكد رئيس الوزراء المالي من جديد أن الحكومة لن تتسامح مع الاعتداءات على السكان المدنيين.

٣٧ – وحققت البعثة في ادعاءات خطيرة بارتكاب انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في سياق عمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها القوات المسلحة المالية في منطقتي موبتي وسيغو، بما في ذلك ادعاءات بارتكاب ٤٤ عملية إعدام بإجراءات موجزة والوقوف وراء ثلاث من حالات الاختفاء القسري في بلديات بيمبيري – تاما، وديانكابو، وديورا، وموندورو، وأورو – غيري، وسوكولو. وأصدرت البعثة بيانين عامين، أعربت فيهما عن قلقها بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة المالية، وأبلغت الحكومة باستعدادها لدعم التحقيقات.

٣٨ – ونتيجة لدوامة من العنف في منطقة موبتي، وبعد أن أجرت البعثة تحقيقا، خلصت إلى أن الصيادين التقليديين في كورو وبانكاس (مقاطعة كورو) أحرقوا ثلاث قرى وهاجموا اثنتين أخريين، وأن النزاعات بين المجتمعات المحلية في المنطقة نفسها تسببت في موت ما لا يقل عن ١٢ شخصا والتشريد القسري للمئات، مما ألحق الضرر بما لا يقل عن ٣٠ قرية. وأصدرت الحكومة بيانين عامين أعربت فيهما عن التزامها بإجراء تحقيقات جنائية في هذه الادعاءات.

٣٩ – وحققت البعثة أيضا في ادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل ائتلاف الحركةِ لإنقاذ أزواد وجماعةِ طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائها في المنطقة الحدودية مع النيجر من منطقة ميناكا. وخلصت البعثة إلى أن ما لا يقل عن ١٤٣ مدنيا قتلوا على يد الجماعات المسلحة، وأن منازل أحرقت ومئات الأشخاص شردوا قسريا، كان منهم ٦٩٥ شخصا من قريتي أكلاز وأواكاسا.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثَل أكثر من ٦٤٠ شخصاً أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي ٣٠ أيار/مايو، أفادت اللجنة أنها قد تلقت ما مجموعه ٨ ٢٧٣ إفادة منذ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. غير أنه لم يحرز أي تقدم في محاكمة سانوغو أو محاكمات المتهمين بارتكاب جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قيّمت البعثة مستوى تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في مالي بدرجة منخفض نسبيا، نظرا لأن الكيانات المستفيدة لم تنفذ إلا نحو خمس التدابير الموصى بها للتخفيف من خطر الانتهاكات. وتشمل هذه التدابير فتح التحقيقات في تمبكتو في قضية عنف جنسي وفي باماكو في قضية إعدام بإجراءات موجزة، وطرد عضوين من موقع آلية تنسيق العمليات في غاو.

٤٢ - وتحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ من ٤٩ انتهاكاً جسيماً ارتُكبت ضد الأطفال. وقد قتل عشرة أطفال وتعرَّض تسعة للتشويه في مناطق كيدال وموبتي وغاو وتمبكتو؛ وفُصل سبعة أطفال عن الجماعات المسلحة في مناطق ميناكا وموبتي وغاو وتمبكتو وهم الآن يشاركون في برنامج لإعادة الإدماج في باماكو وغاو؛ وكانت هناك ١٣ حالة من الهجومات التي تشن على المدارس والمستشفيات والتهديدات التي توجه إليها؛ وعشر من حالات منع إيصال المساعدات الإنسانية.

٤٣ - في آذار/مارس ونيسان/أبريل، نفذت البعثة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٣٥٢ فردا من أفراد القوات المسلحة المالية والدرك وقوات الشرطة؛ وفي مجال حماية الطفل لفائدة ٣٥ فردا من أفراد القوات المسلحة المالية؛ وفي مجال الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في فترات النزاع المسلح لفائدة ٢٧ من الشركاء الوطنيين والدوليين؛ وفي مجال استقبال وإحالة ضحايا العنف الجنسي لفائدة ١٤ من منسقي الشؤون الجنسانية من الشرطة الوطنية. وفي الفترة من ٥ إلى ١١ نيسان/أبريل، نظمت البعثة والشركاء الوطنيون حملة توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان تواصلت فيها مع ٣٢٠ شخصا، أجريت فحوص فيروس نقص المناعة البشرية لـ ٢٠١ شخص منهم. وعلاوة على ذلك، في الفترة من ٧ إلى ١٥ أيار/مايو، قامت البعثة والشركاء الوطنيون بتوعية ٩٥١ من النساء والفتيات بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في موبتي وتمبكتو، وأجريت فحوص فيروس نقص المناعة البشرية لـ ٧٨٩ امرأة وفتاة منهن.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤٤ - استمرت الحالة الإنسانية في التردي نظرا إلى تزايد انعدام الأمن في المناطق الشمالية والوسطى، والوجود المحدود للدولة وعدم كفاية التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الراهنة، في حين أن الشواغل إزاء الأزمة الزراعية الرعوية والتغذوية التي تلوح في الأفق تعمَّقت.

٤٥ - وفي نهاية آذار/مارس، كانت التوقعات المتعلقة بالحالة الإنسانية في موسم الجدب (من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر) أسوأ مما كانت عليه في أواخر عام ٢٠١٧ نظرا إلى الأزمة الزراعية الرعوية والتغذوية الوشيكة، إذ يتوقع أن يعاني ٤,٣ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي خلال موسم الجدب في عام ٢٠١٨ مقابل ٤,١ ملايين شخص حسب التوقعات في أواخر عام ٢٠١٧. وسيحتاج قرابة مليون شخص إلى المساعدة الغذائية الطارئة، مما يمثل زيادة بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة

بنفس الفترة من عام ٢٠١٧. وازداد العدد المتوقع للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد العام من ٠٠٠ ٦٢٢ إلى ٠٠٠ ٨٥٦ طفل بين عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم للحكومة في توفير المساعدة الغذائية إلى ٠٠٠ ١٥٥ شخص كل شهر. ولم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تهدف إلى تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى ١,٥٦ مليون شخص، سوى ٢٤ في المائة من المبلغ المطلوب لتمويلها وقدره ٢٦٣ مليون دولار حتى ٣٠ أيار/مايو.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرّضت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى ٥٠ حادثاً أمنياً، انطوى معظمها على اقتحام مجمعات وسرقة مركبات، مقارنة بـ ٤١ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وردا على اتساع نطاق مخاطر حوادث الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في وسط مالي، نظمت البعثة تدريبا لفائدة ١٥٥ سائقا من المنظمات غير الحكومية الإنسانية والشركات الخاصة العاملة في منطقتي غاو وموبتي في مجال التوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٤٧ - وحتى ٢٣ أيار/مايو، كانت الحكومة قد سجّلت ٦٠٠ ٦٠ من المشردين داخليا و ٨٠٠ ٥٩٠ من العائدين، و ٥٧٦ من ملتمسي اللجوء، مقارنة مع ٧٠٠ ٤٧ من المشردين داخليا، و ٦٠٠ ٥٨٩ من العائدين، و ٥٥٤ من ملتمسي اللجوء، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومع أن مالي تستضيف ٣٧٤ ١٩ لاجئاً من بلدان مختلفة، لا يزال هناك أكثر من ٦٩٧ ١٣٧ من اللاجئين الماليين في بلدان مجاورة.

٤٥ - وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، ظلت ٧٥٠ مدرسة مغلقة في مناطق كيدال وغاو وميناكا وتمبكتو وموبتي وسيغو بسبب حالة انعدام الأمن التي انطوت على تهديدات وهجمات من المتطرفين العنيفين، مقارنة بـ ٧١٥ مدرسة في آذار/مارس ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، حُرم ٠٠٠ ٢٢٥ طفل من الحصول على التعليم. واستجابة لذلك، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها ٥٠ مركزا من مراكز التعلم الأهلية في منطقتي غاو وموبتي، توفر التعليم غير النظامي في بيئة آمنة لعدد يصل إلى ٥٠٠ ٢ من الأطفال.

سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لخطة الحكومة لتأمين مركز البلد عن طريق المشاريع السريعة الأثر وتقديم الدعم المؤسسي للسلطات الإقليمية. وفي ٢٩ آذار/ مارس، قامت البعثة، بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، بإطلاق مشروع لصندوق بناء السلام لفائدة النساء والشباب في وسط مالي. وقد أعد المشروع تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهو يهدف إلى تمويل مشاريع مبتكرة لـ ٥٠٠ من الشباب بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي في منطقتي سيغو وموبتي. وأطلق برنامج آخر لصندوق بناء السلام في دوري ببوركينا فاسو في ٢٦ نيسان/أبريل من أجل تعزيز الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في المنطقة الحدودية لمالي وبوركينا فاسو والنيجر.

٥٠ - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إذكاء الوعي بالحاجة إلى حماية التراث الثقافي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، وتقديم الدعم للمشاريع الثقافية والفنية والتعليمية ومشاريع إعادة التأهيل.

سابعا – السلوك والانضباط

٥١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ادعاء واحدا بالانتهاك الجنسي ضد متعاقد فرد وطني سابق. وأحيلت القضية إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية والشرطة الوطنية. وثمة حالة مبلغ عنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بانتظار التحقيق فيها من جانب المكتب. واتُخذت إجراءات إدارية بانتظار صدور نتيجة التحقيق. ولا يزال ادعاءان وردا في عام ٢٠١٧ بانتظار التحقيق فيهما من جانب البلد المعني المساهم بقوات والمكتب. وواصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين بما في ذلك من خلال تدابير الإنفاذ، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وأنشطة التدريب والتوعية لتعريف الأفراد والسكان المحليين بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثامنا – البيئة

٥٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة على تنظيم جمع بيانات الإدارة البيئية من أجل تحسين قياس الأداء وأحرزت تقدما باتجاه الحد من أوجه عدم كفاءة الطاقة باستخدام العدادات الذكية من أجل توليد الطاقة، والصمامات الثنائية الباعثة للضوء، وأعمدة إنارة الشوارع. وقد أدى استخدام المياه المعاد تدويرها من محطات المعالجة في معسكرات باماكو وغاو وتمبكتو الضخمة إلى انخفاض كبير في احتياجات المعسكرات من المياه، ولا تزال النفايات الصلبة والنفايات الطبية الحيوية تخضع لإعادة التدوير أو المعالجة الجزئية قبل التخلص منها. ويتم التماس خدمات تعاقدية لإدارة النفايات الخطرة.

تاسعا – الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة

٥٣ – في ظل ما ورد وصفه أعلاه من تباين في التقدم المحرز ومن أوضاع متدهورة في مالي، أُجري، بناء على طلبي، استعراض استراتيجي مستقل للبعثة في أوائل عام ٢٠١٨. وتضمن فريق الاستعراض، بقيادة السيدة لوي، خبراء من مختلف كيانات الأمم المتحدة. وفي إطار الاستعراض، تم التشاور مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة كما أُجريت زيارات لمالي، بما في ذلك مناطق باماكو وغاو وكيدال وموبتي، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ آذار/مارس.

ألف – الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل

النتائج

٥٤ – فيما يتعلق بالحالة السياسية، تبيّن لفريق الاستعراض أنه خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لم يفضِ الاتفاق إلى تقدم ملموس بما فيه الكفاية على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن وجود الدولة قد انخفض مقارنة بالعام الماضي (نُشرت نسبة ٢٠ في المائة من نواب المحافظين في شمال البلد على مستوى البلديات في عام ٢٠١٧ مقابل نسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦). وعزا فريق الاستعراض تلك الحالة إلى عدم كفاية ملكية شعب مالي للاتفاق، ونقص الثقة بين الأطراف الموقعة، والتفاوت في الإرادة السياسية. وأبرز فريق الاستعراض أيضا الحاجة إلى الربط بوضوح بين الأطراف في الاتفاق والفئات المعنية الرئيسية في المجتمع المالي، بما في ذلك النساء. ومع ذلك،

خلص الفريق إلى أنه في ظل غياب بديل عملي وفوري أو عدم وجود رغبة في التوصل إلى بديل من هذا القبيل، لا يزال الاتفاق إطارا صالحا لمشاركة الأطراف في عملية السلام، ويجب أن يُستغل تنفيذه وأن يترافق مع بذل جهود سياسية أوسع نطاقا من جانب الجهات الفاعلة المالية والإقليمية والدولية. فمن شأن الطعن في الاتفاق أو إعادة فتحه أن يولّدا فراغا خطيرا.

٥٥ - وأحاط فريق الاستعراض علما بأن البيئة الأمنية قد تدهورت منذ توقيع الاتفاق. وخلص فريق الاستعراض في تقييمه إلى أن العنف قد تحول إلى حرب استنزاف، تستهدف في المقام الأول ممثلي الدولة والبعثة والقوات الدولية، في حين أن الانقسامات بين المجتمعات المحلية قد تعمّقت. ولاحظ فريق الاستعراض أيضا أنه لا بد من أخذ مدى تعقيد تكوين الجماعات المسلحة ومظالم أفرادها في الاعتبار من أجل الاهتداء إلى استجابات مناسبة. ويرى أن الأطراف قد حولت تركيزها بعيدا عن تنفيذ الاتفاق إلى حماية حصصها من الملكية في الشمال، مما يؤثر على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الدفاعية والأمنية.

٥٦ - وخلص فريق الاستعراض إلى أن التهديدات ضد المدنيين خبيثة ومتطورة، ولا سيما في وسط البلد، حيث تم استغلال التوترات القبلية وفرض أشكال متطرفة من الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومما يزيد من تفاقم الحالة هو أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي ارتكبتها جهات حكومية جرت في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وخلص فريق الاستعراض إلى أن عدم الاستقرار المتنامي في وسط مالي لا بد من معالجته باتباع نهج متعدد الأبعاد يركز على حل النزاعات وتدابير بناء الثقة، ويترافق مع عودة تدريجية لدولة شرعية وخاضعة للمساءلة من شأنه أن يحقق استقرارا طويل الأجل في المناطق الوسطى.

٥٧ - ولذلك، أكد فريق الاستعراض أن الحالة في المناطق الوسطى تشكل مصدر قلق بالغ، إذ يُحتمل أن يتواصل امتدادها إذا لم تعالج بعناية. وأشار الفريق إلى أن هناك اتجاها إلى ربط تدهور الحالة فقط باتساع مدى تأثير الإرهاب والجريمة المنظمة في الشمال؛ ولا بد من مراعاة الديناميات المحلية والأسباب الأساسية لعدم الاستقرار مثل تعدد النزاعات المحلية على الموارد والأراضي، وتغير المناخ، وتزايد السكان والصراعات على السلطة. ولاحظ فريق الاستعراض معالجة الوضع تستلزم وضع خطة متكاملة حقا تأخذ في الاعتبار مجموع جوانب الأمن والحوكمة والمصالحة والتنمية.

٥٨ - وأكد فريق الاستعراض أن جيران مالي المباشرين والإقليميين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الديناميات السياسية في البلد، ولا سيما في المناطق الشمالية، وجزءا لا يتجزأ من الحل لمعالجة التحديات التي تواجه البلد. وفيما يتعلق بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، اعتبر فريق الاستعراض أن إنجازاتها ستكون محدودة، على الأقل في البداية، إذا لم تعالج القيود المفروضة على قدراتها بشكل عاجل. وشدد الفريق أيضا على الحاجة إلى وضع إطار سياسي إقليمي واضح، بما في ذلك بشأن أفضل السبل لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من خلال الاستفادة من نفوذ جيران البلد على الأطراف الموقعة.

٥٩ - وخلص فريق الاستعراض إلى أن البعثة، بوصفها الجهة الوحيدة التي لها وجود في شمال مالي وجزء من وسطها، ونظرا للقيود والتأخيرات التي واجهت تنفيذ العملية المتوخّاة في قرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦) من أجل استعادة وبسط سلطة الدولة في المناطق الوسطى والشمالية، قد دعيت إلى الاضطلاع بشتى المهام، بما في ذلك تحولها إلى عنصر تمكين لوجستي وأمني لفائدة الجهات الفاعلة في

مجال الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. ورأى فريق الاستعراض أن قرب البعثة ودور الدعم الذي تؤديه وتعاونها مع الأطراف الفاعلة الأمنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب، قد أسهم في نشوء تصور مؤداه أن البعثة تشارك في أعمال مكافحة الإرهاب. ولاحظ فريق الاستعراض أن البعثة تواجه معضلة بين الحاجة إلى إصلاح قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة تشكيلها وبين القيام في الوقت نفسه بدعم القوات الموجودة في معالجة حالة عدم الاستقرار الحالي.

٦٠ - ورأى فريق الاستعراض أن البعثة تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين سلامة الموظفين وأمنهم وبين نطاق عملياتها. واستنادا إلى فريق الاستعراض، فإن نحو ٧٠ في المائة من الإصابات التي تعرضت لها البعثة كانت في سياق الهجمات سواء على القوات التي توفر الحماية للقواعد والبنى التحتية أو خلال القوافل اللوجستية. وفي المتوسط، كانت نسبة ٨٠ في المائة من موارد قوة البعثة تُستخدم لتوفير جيوب أمنية تغطي دائرة يتراوح شعاعها بين ٥ كيلومترات و ٢٠ كيلومترا، مما وفر الحماية للمراكز السكانية الكبرى. وقدّر فريق الاستعراض أن أوجه العجز المزمنة في التنقل والبيئة التشغيلية من المرجح أن تستمر في الحد من قدرة البعثة على إثبات وجودها وتنفيذ ولايتها، ومن ثم دعا إلى إيلاء المهام أولوية كبرى.

٦١ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية، فعلى الرغم من النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في مالي على مدى خمس سنوات، خلص فريق الاستعراض إلى أن ثمار السلام لم يتم جنيها في شمال البلد. وفي الواقع، زاد الفقر ولا تزال الخدمات الاجتماعية الأساسية غير متاحة إلى حد كبير في المناطق الواقعة فوق شريط نهر النيجر. كما أسهم إغلاق نسبة ٣٥ في المائة من المدارس في المناطق الشمالية والوسطى، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والإحساس بالظلم في زيادة قابلية السكان للاستجابة لمحاولات تغذية نزعة التطرف. وتقترب الاحتياجات الإنسانية من المستويات التي بلغتها في ذروة أزمة عام ٢٠١٢. وكان نحو ٤,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٨ حتى الآن (مقابل ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٧)، وتلوح في الأفق أزمة أمن غذائي وتغذية. كما ازداد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة بموسم الجدب في عام ٢٠١٧؛ وازدادت قسوة الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال أكثر من مليوني شخص يتأثرون بالنقص في فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الصحية. وفي غياب مؤسسات الدولة ومواردها، ظلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هي الجهات الرئيسية المقدمة للخدمات الأساسية.

٦٢ - ولاحظ فريق الاستعراض أهمية دور المشاورات غير الرسمية والاقتصاد غير المشروع وطرق التجارة التقليدية عبر الصحراء في التأثير على ديناميات النزاع. ورأى فريق الاستعراض أن السيطرة على الطرقات أدت إلى تفاقم المنافسة وتحويل التحالفات بين الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية، مما أدى في بعض الأحيان إلى التوصل إلى ترتيبات محلية تؤدي إلى إلغاء الاتفاق أو تحلّ محله. ومن ثم، كان لا بد من التوصل إلى فهم عميق للاقتصاد السياسي، بما في ذلك شبكات الجريمة المنظمة من أجل تحديد الاستراتيجيات الفعالة دعما للسلام والاستقرار الطويلي الأجل. ولاحظ فريق الاستعراض أن الاتفاق، وإن ركّز على التفاوتات التاريخية، فإنه تضمَّن أيضا إصلاحات على صعيد الحوكمة وإصلاحات اقتصادية لها آثار على الصعيد الوطني. وبدون تجاهل الاحتياجات الخاصة للشمال، وهي احتياجات يجب تلبيتها، أشار فريق الاستعراض إلى أن الاتفاق ينبغي أن يكون جزءا من رؤية وطنية شاملة لتحقيق السلام والمصالحة والتنمية لجميع الماليين.

٦٣ – وفي هذه البيئة المعقدة التي تسيطر عليها بشكل كبير الجهات الأمنية الفاعلة، رأى فريق الاستعراض أن منظومة الأمم المتحدة في مالي تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى الاستفادة بشكل كامل من المزايا النسبية للبعثة والوكالات والصناديق والبرامج المحددة، وتوحيد الأداء. وقيم فريق الاستعراض الوجود المحدود النطاق والقدرة التشغيلية لفريق الأمم المتحدة القطري في المناطق المتضررة من النزاع، وبالنظر إلى ذلك الدور المحدود قامت البعثة إذن بدور متزايد في تنفيذ المشاريع في المجالين الإنساني والإنمائي، وهو وضع ينبغي عكسه. وعلاوة على ذلك، أحاط فريق الاستعراض علما بالبيئة السياساتية المعقدة، حيث يتأثر تحديد الأولويات والتنسيق بوجود العديد من الخطط الإنمائية الوطنية وآليات التنسيق والتبديل المتكرر للنظراء الحكوميين الرئيسيين. وقد أدت تلك البيئة، بالاقتران مع تناقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية وإطار المساعدة الإنمائية، إلى الحد من نطاق الأثر الإنساني والإنمائي.

التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل: تحديد الأولويات على صعيد الولاية وتنفيذها

٦٤ – خلص فريق الاستعراض إلى أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، رغم كونه لا يزال هو الإطار الصحيح، يجب أن يقترن بزخم سياسي متواصل وأن يُستفاد منه لتعزيز بناء الثقة بين شمال البلد وجنوبه، وبين المركز والأطراف، والفئات المعنية الرئيسية في جميع أنحاء مالي، ولا سيما النساء والشباب. ويتعين على البعثة أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد، وأوصى فريق الاستعراض بتعديل الدور الذي تضطلع به البعثة ليصبح ذا طابع سياسي موسع يشمل ما يلي: (أ) تشكيل رؤية مشتركة فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار؛ (ب) وضع ميثاق سلام بين الحكومة والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والشركاء الدوليين تكون المساعدة المقدمة بموجبه مرتبطة بمعايير واضحة، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن الحوكمة الرشيدة والإصلاحات السياسية؛ (ج) دعم الحوار الوطني من أجل تعزيز ملكية الاتفاق من جانب الشعب المالي وتعزيز الشعور الوطني المالي بما يتجاوز إصلاح الدولة.

٦٥ – وبيّن فريق الاستعراض أنه ينبغي للبعثة أن تقوم، بالتعاون مع شركاء مالي الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري، بإعادة تحديد أولويات أنشطتها بحيث تركز على المهام السياسية، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية سياسية تركز أنشطة البعثة نحو تنفيذ الأحكام الرئيسية من الاتفاق، بما في ذلك تطبيق اللامركزية، والإنشاء الفعال لوجود الدولة الشرعية، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة. وفي وسط مالي، ينبغي أن ينصب التركيز على منع نشوب النزاعات على المستوى المحلي وتسويتها، والمساهمة في حماية المدنيين عن طريق الحوار والتواصل مع المجتمعات المحلية وضبط الأمن وكذلك بذل الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة توفر الحماية. وينبغي للبعثة أن توجّه مواردها وجهودها وفقا لتلك الأولويات. أما الأنشطة التي لا تستجيب لتلك الأولويات ولاحتياجات المساعي الحميدة، فينبغي تنفيذها على نحو تدريجي أو إنهاؤها.

٦٦ – وأكد فريق الاستعراض أن البعثة، في إطار إعادة تركيز دورها على القضايا السياسية، ينبغي لها أيضا أن تدعم الهدف الطويل الأجل المتمثل في معالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة. وأشار الفريق إلى أن نقل قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها أمر بالغ الأهمية لاستعادة الأمن. أما مهام الحوكمة الأخرى، بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والمشاركة في الحياة

السياسية، لا سيما من خلال اللامركزية، التي هي في صميم الاتفاق، فهي أساسية أيضا لبناء وتعزيز شرعية الدولة في المنطقتين الشمالية والوسطى.

٦٧ - واقترح فريق الاستعراض الأخذ بنهج أكثر واقعية إزاء الأهداف المحددة لقوة البعثة، بالنظر إلى القيود المفروضة عليها. ولمواصلة تعزيز جهود البعثة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، لا بد لها أن تضع آليات لحماية المدنيين تكون مصممة خصيصا بحيث تتمحور حول إشراك المجتمعات المحلية وضبط الأمن والحد من العنف وبناء المؤسسات، بما في ذلك من خلال زيادة توضيح عمل مختلف عناصر البعثة تحقيقا لهذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإن قوة البعثة ينبغي أن توجه جهودها نحو إيجاد حيز لعنصر المدنيين في البعثة ليتسنى لها الوفاء بالمهام الصادر بها تكليف. وعلى نحو أكثر تحديدا، في وسط البلد، ينبغي أن يكون ذلك النهج المعدَّل جزءا من استراتيجية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة تشمل وجود القوات النظامية بالقدر الكافي.

٦٨ - وسلّم فريق الاستعراض بأن معالجة عدم الاستقرار تستلزم اتباع نهج متسق وشامل ومتكامل لمعالجة جميع أبعاد انعدام الأمن، بما في ذلك إصلاح المؤسسات الأمنية في مالي بفعالية، فأوصى بأن دعم إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يكون من أبرز المساعي السياسية التي تقوم بها البعثة. وينبغي للبعثة أن تحشد الشركاء الدوليين حول رؤية مشتركة من أجل إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، وهذه مهمة تتجاوز من الناحية العملياتية دورة حياة بعثة حفظ السلام. وينبغي أن يتمثل دور البعثة في إقامة صلة واضحة بين الجهود السياسية الموجهة نحو النهوض بإصلاح القطاع الأمني، والدعم التشغيلي والتقني المقدم من شركاء مالي الدوليين إلى القوات المالية التي أعيد تشكيلها وجرى إصلاحها. وينبغي أن يقوم هذا على التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية والأخذ بنُهج مبتكرة لمعالجة أوجه القصور في التدابير الأمنية والدفاعية المؤقتة.

٦٩ - ورأى فريق الاستعراض أن البعثة ينبغي أن تواصل دورها القيم في مجال استعراض حالة حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها وبذل جهود الدعوة بشأنها والإبلاغ عنها، وتواصل تقديم الدعم لتدريب القوات المالية بهدف تعزيز الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان، ولا سيما عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. وأوصى فريق الاستعراض بأن تعزز البعثة تعاونها مع السلطات المالية بغية دعم التحقيقات ومتابعة الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، مع تعزيز الإبلاغ العام بشأن حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في المناطق الوسطى.

٧٠ - وشدد فريق الاستعراض على أهمية تقوية وتعزيز التعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في دعم استعادة مهام الحوكمة، وأوصى بوضع إطار استراتيجي متكامل يحدد الرؤية الشاملة للأمم المتحدة وأولوياتها المشتركة للحفاظ على السلام في مالي، على أن يعقبه تنقيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعد الانتخابات الرئاسية. وأوصى فريق الاستعراض بوضع استراتيجية تنفيذ للبعثة على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧) على أساس هاتين العمليتين. وأشار فريق الاستعراض إلى أن البعثة ينبغي أن تواصل التركيز على العناصر السياسية والأمنية للاتفاق، معيدة تنظيم أنشطتها البرنامجية واستخدام المشاريع السريعة الأثر لمواءمتها مع تلك الأولويات، بينما ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يتولى الريادة في الجهود المبذولة في تقديم المساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية وبناء السلام. ودعا فريق الاستعراض أيضا فريق الأمم المتحدة القطري إلى تعزيز وجوده في شمال البلد ووسطه.

٧١ - وأوصى فريق الاستعراض بأن تنشئ الأمم المتحدة معايير واضحة بشأن تقديم الخدمات إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة. فمن شأن هذه المعايير أن تساعد على الحفاظ على حياد البعثة وحيزها السياسي وتعزيزهما. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشكل آليات المساءلة وتمكين هيئات حقوق الإنسان من الرصد الآني لحالة حقوق الإنسان شرطا مسبقا للحصول على أي دعم من الأمم المتحدة. وشدد فريق الاستعراض على أهمية استمرار البعثة في تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز عملية التنفيذ. وفيما يتعلق تحديدا بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، اتفق فريق الاستعراض مع توصيتي السابقة بتقديم الدعم إليها من خلال حزمة دعم قائمة على اشتراكات مقررة، بمعزل عن البعثة.

٧٢ - وفي ضوء التوصيات السالفة الذكر المتعلقة بولاية البعثة، يوصي الاستعراض بإعادة تنظيم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام حيث ستقوم البعثة بإعادة التركيز على مهامها السياسية الأساسية. ومن هذا المنطلق، سيتم تعديل أثر البعثة في القطاع الشمالي وإعادة تقييمه في جميع أنحاء البلد من أجل تخصيص مزيد من الموارد للتنفيذ المباشر لأولويات البعثة ودعم زيادة الوجود المدني في وسط البلد، بغية اتباع استراتيجية أكثر توازنا. وسيُعتمد نهج مصمم خصيصا لحماية المدنيين وستتم الاستفادة إلى أقصى حد من العنصرين العسكري والشرطي للبعثة من أجل تهيئة حيز أقصى ليعمل في الآخرون. وعلى الرغم من أن الحد الأقصى العام للأفراد النظاميين سيظل دون تغيير حاليا، فإن العنصر العسكري سيشهد تعديلا طفيفا عن طريق توحيد القواعد من أجل تهيئة حيز لوحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة وعشرة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في المركز. كما سيهدف إدماج القواعد إلى تقليل تعرض البعثة، ولا سيما القوافل، للهجمات. وإذ أحيط علما بميثاق السلام، أقترح أن يكون هذا الميثاق، استنادا إلى المعايير وخريطة الطريق الحالية، بمثابة أداة للاستعراض الدوري لأثر البعثة في ضوء تحقيق الأولويات الأساسية ومشاركة الأمم المتحدة عموما.

باء - تجديد الولاية

٧٣ - لقد صوَّر فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل بدقة الديناميات السياسية والأمنية المؤثرة في مالي والبيئة التشغيلية التي تعمل فيها البعثة.

٧٤ - ورأى أن التوصيات بإحداث تحول في التركيز وتحديد الأولويات على صعيد المهام التي كلفت بها البعثة وتنفيذ هذه المهام من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم دور البعثة في دعم اتفاق السلام والمصالحة في مالي وفي توسيع نطاق عملية السلام. وتأخذ هذه التوصيات في الاعتبار المزايا النسبية للبعثة، لا سيما مساعيها الحميدة، ومن المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، مع مراعاة القيود التي يفرضها مسرح العمليات في مالي والصعوبات في توليد الموارد لتمويل جهود الأمم المتحدة. وبناء عليه، أشجع على أن تؤخذ في الحسبان في مداولات مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة، وكذلك في وثائق التخطيط الاستراتيجي التي توجه مشاركة البعثة على أرض الواقع وتعاونها مع الجهات الفاعلة الأخرى. ويشكل تحديد الأولويات وتنفيذ المهام بشكل تدريجي أمرين أساسيين لتعزيز السلام استجابةً للظروف الخاصة في مالي، بيد أنه ينبغي مراعاة أن إصلاح المؤسسات يستغرق بعض الوقت، وأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيقه تقع على عاتق شعب مالي وحكومتها.

٧٥ - وأعتزم بحث طرق لتوسيع الدور السياسي الذي تقوم به البعثة لدعم عملية السلام، تمشيا مع التوصية الواردة في الاستعراض الاستراتيجي بشأن صياغة اتفاق للسلام. وسوف تأخذ هذه المبادرة بعين الاعتبار المعايير وخريطة الطريق الحالية التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف الموقعة والبعثة، وسوف تساعد على تعزيز الزخم نحو تنفيذ الاتفاق عن طريق تعزيز الحوار السياسي. ومن شأن المبادرة أيضا أن تعيد تنشيط التزام الشركاء الدوليين والإقليميين بدعم عملية السلام. واستشرافا للمستقبل، وكما ذكر خلال زيارتي الأخيرة، ينبغي زيادة تعزيز الدور السياسي الذي تقوم به البعثة دعما للإصلاحات السياسية والأمنية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام، بالتوازي مع الجهود الجارية التي تبذلها البعثة، إلى جانب الشركاء الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي، لدعم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية وتأهيلها مهنياً.

٧٦ - وستكون الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وتداعياتها المباشرة بالغة الأهمية من أجل الحفاظ على الزخم السياسي المحيط بعملية السلام ومشاركة الأطراف في تنفيذ الاتفاق. وفي هذا السياق، ينبغي الإقرار بأن الأطراف الموقعة أظهرت بوادر ملموسة على تصميمها على المضي قدما في تنفيذ الاتفاق، مع اتخاذ بعض الخطوات الملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، وكما أقر فريق الاستعراض، فإن الاتفاق يمكن أن يضع الأسس للسلام الدائم، شريطة أن تتيح الإرادة السياسية المستمرة من جانب الأطراف البناء على المكاسب التي تحققت من خلال تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرئيسية المضطلع بها. كما يظل الاتفاقُ بمثابة الوسيلة الناجعة الوحيدة للحوار البناء، وبالتالي، ينبغي أن تستفيد منه الأطراف والبعثة والمجتمع الدولي لبناء عملية سلام أقوى وأكثر شمولا واستدامة من شأنها أن تحمل ثمار السلام التي طال انتظارها للشعب المالي.

٧٧ - وفي ضوء تلك الاعتبارات، أرى أن إعادة تشكيل وضع البعثة وتركيزها على النحو المبين في توصية فريق الاستعراض سيكون الإجراء الأنسب في المرحلة الراهنة. أما قرار المضي في إدخال مزيد من التعديلات على أثر البعثة، فسيتحدد بحسب التقدم المحرز بشأن الحوكمة الرشيدة والإصلاحات المؤسسية، التي تقاس من خلال معايير ميثاق السلام، وبتقييم للطرائق العملية والآثار التنفيذية المترتبة على تنفيذها.

عاشرا - ملاحظات

٧٨ - وعلى نحو ما شوهد خلال زيارتي لمالي في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أيار/مايو، ولا سيما في لقائي مع الأطراف الموقعة وشركاء الوساطة، فقد أحرز تقدم في الأشهر الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما القيام في آذار/مارس باعتماد خريطة طريق جديدة لتنفيذه، تأخذ بعين الاعتبار حالات التأخير المتراكمة حتى الآن وما يمكن تحقيقه بشكل ملموس قبل الانتخابات الرئاسية. وأرحب بإنشاء الوحدات المختلطة مؤخرا في موقعي آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو، والتسجيل المسبق للمقاتلين، وزيارة رئيس الوزراء إلى المناطق الشمالية، بما في ذلك الزيارة التي قام بها إلى كيدال. وتبين هذه الجهود أن التقدم ممكن إذا كانت توفرت الإرادة السياسية والحوار. وينبغي للأطراف الموقعة أن تستغل تلك الخطوات لإحداث تغيير ملموس على أرض الواقع.

٧٩ - وسيكون إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية بالغ الأهمية لتأمين المكاسب التي حققتها الأطراف حتى الآن في تنفيذ الاتفاق حتى الآن والبناء عليها. ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع الأطراف معاً لضمان استيفاء الشروط الواجبة لإجراء الانتخابات في بيئة سلمية. وأرحب بالإصلاحات

الانتخابية التي تضطلع بها حكومة مالي والنوايا الحسنة التي تبديها جميع الأطراف في دعم العملية الانتخابية حتى الآن، بما في ذلك من خلال الإجراءات ذات الأولوية الواردة في خريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس. وسيكون من المهم للحكومة أن تهيئ، بدعم من البعثة، الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات مأمونة وسلمية وشفافة. ويشمل ذلك إقامة حوار هادف مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني بشأن العملية الانتخابية.

٨٠ - ويساورني القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي، التي تتسم بزيادة تعقيد الهجمات ضد البعثة، والقوات المسلحة المالية والقوات الدولية، وبعدد غير مسبوق من الإصابات في صفوف المدنيين، وبارتفاع الاشتباكات بين المجتمعات المحلية. وقد أُبلغتُ بأن الحوادث الأمنية قد زادت بنسبة ٢٠٠ في المائة خلال العام الماضي، حيث سجلت البعثة ما يزيد عن ١ ٠٠٠ حادث في منطقة موبتي، كما قُتل عشرات الأشخاص. إن عدم احتواء الأزمة في المناطق الوسطى يمكن أن يكون له تأثير خطير على استقرار البلد ككل وعلى التماسك الاجتماعي، كما يمكن أن يلغي المكاسب التي تحققت حتى الآن. وينبغي أن يكون ذلك أولوية الحكومة، لا سيما بهدف تأمين الانتخابات.

٨١ - وفي هذا السياق، أود أن أشكر فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل، بقيادة السيدة لوي، على عمله. وسيُسترشد بنتائجه وتوصياته لتجديد ولاية البعثة، وسيساعد ذلك على كفالة تعزيز اتساق أهداف البعثة ورؤيتها الاستراتيجية مع السياق السياسي والأمني في مالي وكذلك مع الموارد المتاحة للبعثة. وفي حين أن تعديل الولاية قد يطرح بعض التحديات بالنظر إلى أن الانتخابات الرئاسية من المزمع إجراؤها بعد شهر واحد، فإنه ينبغي أيضا أن يكون موضع ترحيب من الشركاء الوطنيين والإقليميين كتشجيع على مضاعفة الجهود من أجل توطيد السلام. وفي هذا إقرار أيضا بمشاركتنا المستمرة في مالي.

٨٢ - غير أن تجديد ولاية البعثة يجب أن يترافق مع رسالة واضحة مفادها أن التقدم الملموس المحرز في تنفيذ الاتفاق يجب تحقيقه وتسريع وتيرته جنبا إلى جنب مع الحوار الوطني، في سياق متابعة مؤتمر التفاهم الوطني الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، حان الوقت للبدء بحوار صريح وبناء. وأرحب بمقترح فريق الاستعراض الاستراتيجي الذي يدعو حكومة مالي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والشركاء الدوليين إلى وضع ميثاق سلام، مع مراعاة النقاط المرجعية وخريطة الطريق القائمة حيث تقاس المساعدة المقدمة والتقدم المحرز في مجال الحوكمة والإصلاحات السياسية وتنفيذ الاتفاق في ضوء النقاط المرجعية. وسيكفل الميثاق أيضا الاتساق الاستراتيجي وتكامل الإجراءات التي يتخذها شركاء مالي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وسيُسترشد بذلك في مشاركة الأمم المتحدة، وفقا للتقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني، وقد يؤدي إلى إدخال مزيد من التعديلات على البعثة.

٨٣ - وبعد مرور خمس سنوات على إنشاء البعثة وثلاث سنوات على توقيع الاتفاق، باتت مالي عند مفترق طرق. ويساورني القلق إزاء النتائج التي توصل إليها فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل، الذي سلط الضوء على تعقيد الحالة وهشاشتها، فضلا عن البيئة التشغيلية الصعبة التي تعمل فيها البعثة. وقد تدهورت الحالة الأمنية وتعمّقت الانقسامات بين المجتمعات المحلية، مما أثر على التماسك الاجتماعي الوطني وعلى البلدان المجاورة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم مؤخرا، فإن وتيرة تنفيذ الاتفاق الحالية، إذا بقيت على حالها وعلى المدى الطويل، تهدد بأن تقوض مصداقيته وإمكاناته كأداة لتحقيق السلام الدائم.

٨٤ - ولا تزال البعثة تواجه نقصا حادا في المعدات، مما يحد بشكل كبير من قدرتها على تنفيذ ولايتها. وسيكون الإسراع في توفير طائرات الهليكوبتر العسكرية للبعثة بالغ الأهمية قبل الانتخابات المقبلة وبدء موسم الأمطار. وأشجع الدول الأعضاء على المضي قدما في مفهوم البلدان المساهمة بمعدات في البعثة إذا لم تكن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قادرة على توفير المعدات المطلوبة وفقا لمذكرات التفاهم التي وقعتها مع الأمم المتحدة.

٨٥ - ويشدد السياق في مالي على أهمية وجود رؤية مشتركة لحفظ السلام، استنادا إلى تقييم واقعي لما يمكن تحقيقه ولما يحتاجه الشعب. وفي ظل مقتل نحو ١٧٤ من حفظة السلام التابعين للبعثة منذ إنشائها، على أن ١٠١ من هؤلاء قتلوا أثناء أعمال عدائية، وفي ظل التقدم المحدود المحرز في الميدان، فإن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. وتُبذَل حاليا جهود رامية إلى تنفيذ توصيات التقرير بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز أمن مباني البعثة. وأود أن أثني على البعثة والقوات الدولية وقوات الأمن والدفاع المالية على استجابتها الشجاعة والفعالة للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٤ نيسان/أبريل في تمبكتو.

٨٦ - كما أن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء الاضطلاع بعمليات مكافحة الإرهاب في وسط مالي ومنطقة ميناكا تشكل مصدر قلق. والبعثة على استعداد لدعم السلطات لإجراء التحقيقات، وتدعو إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وأحث القوات الدولية والوطنية على كفالة الاضطلاع بالعمليات العسكرية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٨٧ - وأثناء زيارتي لمنطقة موبتي، كنت مدركا تماما لمدى عمق الأزمة الزراعية الرعوية والغذائية، حيث تضاعف عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية الطارئة خلال العام الماضي. كما أن الحالة الغذائية الصعبة، التي من المرجح أن تتدهور أكثر إذا لم توضع استجابة مبكرة بالحكم المطلوب، تتطلب تعبئة المجتمع الدولي على نحو ملحّ. وأشجع أيضا جميع الشركاء على تركيز الجهود على تحسين الحالة الإنسانية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخلق الفرص المدرة للدخل من أجل معالجة الشواغل المتزايدة إزاء البطالة والتهميش والإقصاء، التي لا تزال تؤجج التجنيد من جانب العناصر المتطرفة العنيفة.

٨٨ - وأُعربَ خلال زيارتي عن استمرار الشواغل المتعلقة بانتقال ظاهرة انعدام الأمن إلى البلدان المجاورة. وما زلت أؤيد تماما مبادرة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي لا تزال تشكل جانبا أساسيا من جوانب الاستجابة المتعددة الأبعاد اللازمة للتصدي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. والبعثة على استعداد لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى القوة المشتركة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧). غير أنني ما زلت أرى أن تقديم دعم أقوى للقوة المشتركة ، بما في ذلك تزويدها موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها، بالغ الأهمية لضمان نجاح تلك المبادرة.

٨٩ - وأرحب بتقرير المراقب المستقل، والملاحظات الواردة فيه بشأن تنفيذ الاتفاق خلال الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ويؤمل أن تسهم أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) وتطبيق الأدوات المتاحة لها، إلى جانب الجهود التي يبذلها المراقب المستقل، بالإضافة إلى النقاط المرجعية التي يمكن أن ترتبط بميثاق السلام في زيادة الزخم في تنفيذ الاتفاق وكذلك

عملية السلام الأوسع والإصلاحات المؤسسية والإدارية اللازمة. وسيسترشد فيها أيضا في إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز. وأدعو مجلس الأمن إلى دعم توصيتي، فضلا عن الأولويات المقترحة والتنفيذ التدريجي لولاية البعثة على نحو ما جاء في الاستعراض الاستراتيجي.

٩٠ - وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الاتفاق لا يزال يمثل حجر الزاوية في عملية السلام في مالي، وأن قدرته على تحفيز الحوار الوطني وإصلاح الحكم، مع ما يترتب على ذلك من فوائد خارج المناطق الشمالية، ليست موضع شك، ويتعين على البعثة أن تضطلع بدور رئيسي في دعمه. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، على أن يجري تعديلها وفقا لمجالات الأولوية وأن يجري تشكيلها على النحو المقترح في الاستعراض الاستراتيجي والمبين في توصيتي الواردة أعلاه. وسيتم بذلك إبقاء وضع البعثة قيد الاستعراض بانتظام في ضوء تطور عملية السلام.

٩١ - وأشيد بممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، وبجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية التي يعمل عناصرها في بيئة صعبة للغاية، على ما أدوه من عمل. وأود أن أعرب عن امتناني لفريق الوساطة الدولي، بما في ذلك الجزائر بوصفها الوسيط الرئيسي، والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على دعمهم في سبيل استعادة السلام والاستقرار في مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			أفراد شرطة مقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكَّلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
أرمينيا	١		١									
النمسا	٣		٣									
بنغلاديش	١ ٣٧٣	١٤	١ ٣٨٧				٢٧٨		٢٧٨	٢٧٨		٢٧٨
بلجيكا	٩٨	٧	١٠٥									
بنن	٢٥٦	٤	٢٦٠	١٨	٢	٢٠	١٣٩	١	١٤٠	١٥٧	٣	١٦٠
بوتان	٤		٤									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١ ٦٤٨	٦٨	١ ٧١٦	١٥	٥	٢٠	١٣٣	٦	١٣٩	١٤٨	١١	١٥٩
بوروندي	١	١	٢									
كمبوديا	٢٧٧	٢٥	٣٠٢									
الكاميرون	٢	١	٣	١٦	٤	٢٠				١٦	٤	٢٠
تشاد	١ ٤٤٠	٢	١ ٤٤٢	١٦	٥	٢١				١٦	٥	٢١
الصين	٣٨٩	١٤	٤٠٣									
كوت ديفوار	١٥٦	٤	١٦٠	١٩	٥	٢٤				١٩	٥	٢٤
تشيكيا	٥		٥									
الدانمرك	١		١	صفر		صفر				صفر		صفر
مصر	٣٣٥		٣٣٥	٣		٣	١٣٥		١٣٥	١٣٨		١٣٨
السلفادور	٩٤	١١	١٠٥									
إستونيا	٣		٣									
إثيوبيا	١		١									
فنلندا	٥		٥	٥	١	٦				٥	١	٦
فرنسا	٢٤		٢٤	١٠	٢	١٢				١٠	٢	١٢
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	٦٧٦	١٨	٦٩٤	٧	صفر	٧				٧	صفر	٧
غانا	١٦٥		١٦٥									
غواتيمالا	٢		٢									
غينيا	٨٥٨	١١	٨٦٩	١١	١٠	٢١				١١	١٠	٢١
هنغاريا				١		١				١		١
إندونيسيا	١١		١١									
إيطاليا	١	١	٢	٢		٢				٢		٢

	العنصر العسكري			*عنصر الشرطة*								
	ضباط الأركان والوحدات			*أفراد شرطة مقدمون من الحكومات*			*وحدات الشرطة المشكَّلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
البلد	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
الأردن	١٠		١٠	٨		٨				٨		٨
كينيا	٧	١	٨									
لاتفيا	٨	١	٩									
ليبريا	٧٦	٦	٨٢									
ليتوانيا	٣٦	٣	٣٩									
مدغشقر				١		١				١		١
موريتانيا	٧		٧									
المكسيك	١		١									
نيبال	١٩٨	٢	٢٠٠									
هولندا	٢٥٩	١٣	٢٧٢	٤	٢	٦				٤	٢	٦
نيوزيلندا		١	١									
النيجر	٨٥٦	٨	٨٦٤	١٩	١١	٣٠				١٩	١١	٣٠
نيجيريا	٧١	١٥	٨٦	٢	٥	٧	١٢٥	١٤	١٣٩	١٢٧	١٩	١٤٦
النرويج	١٤	١	١٥									
باكستان	٣		٣									
البرتغال	٢		٢	١		١				١		١
رومانيا	٢		٢	٦		٦				٦		٦
السنغال	١ ٠٤١	١٤	١ ٠٥٥	٢٩	١	٣٠	٢٨٦	٢٩	٣١٥	٣١٥	٣٠	٣٤٥
سيراليون	١٢	٢	١٤									
إسبانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
سري لانكا	٢٠٧		٢٠٧									
السويد	٢٦٠	٢٨	٢٨٨	٦	١	٧				٦	١	٧
سويسرا	٥	١	٦	٤		٤				٤		٤
توغو	٩٠٠	٣٨	٩٣٨	١٣		١٣	٢٧١	١٩	٢٩٠	٢٨٤	١٩	٣٠٣
تونس	٢	١	٣	٢٧	٢	٢٩				٢٧	٢	٢٩
تركيا				٢		٢				٢		٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩	٨	٣٧									
اليمن	٢		٢	٢		٢				٢		٢
المجاميع	**١١ ٨٤٥**	**٣٢٤**	**١٢ ١٦٩**	**٢٤٩**	**٥٦**	**٣٠٥**	**١ ٣٦٧**	**٦٩**	**١ ٤٣٦**	**١ ٦١٦**	**١٢٥**	**١ ٧٤١**

المرفق الثاني

خريطة

